

نحو المسنة للملك عبد الله وبنية المأئمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٩ ،
صادق — بمقتضى المادة (٢١) من الدستور — على القانون المؤقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت
واضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠

معدل لقانون المسكرات

رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣

المادة الأولى : يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية : تعدل المادة الثالثة من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إلى آخرها :

« يعفى ما يباع من المشروبات الروحية للجهات والهيئات والمؤسسات التي تتمتع بحق الاعفاء من الرسوم
الجمركية ضمن شروط تلك الاعفاءات » .

١٩٦٠/٥/٣٠

احمد بن طلال

رئيس الوزراء

وزير المالية

وزير الصحة

وزير العدالة

وزير الشاشبي

هاشم الجيوسي

جميل التواتنجي

— — —